

Distr.
GENERAL

A/RES/52/101
9 February 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/52/639)]

مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا - ١٠١/٥٢

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها بلدان اللجوء في إيواء اللاجئين،

واقتناعا منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برامج إغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب بالعملية الجارية لعودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم في بعض أنحاء أفريقيا،

وإذ ترحب أيضا بالمقرر CM/Dec.362 (LXVI) الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والستين المعقدة في هراري في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا^(٣)،

.A/52/360 (١)

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/52/12). (٢)

انظر A/52/465، المرفق الأول. (٣)

وإذ ترحب كذلك بالنتائج التي أسفرا عنها الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، المعقود في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧^(٤)، وبالاهتمام الذي حظيت به قضايا اللاجئين والعائدين والمشريدين في أفريقيا،

وإذ تحيط علماً بمذكرة التفاهم الموقع عليها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجامعة الإفريقية للجنوب الأفريقي في تموز / يوليه ١٩٩٦ بشأن اللاجئين والعائدين والمشريدين والهجرة غير المدرومة بالوثائق في الجنوب الأفريقي،

وإذ تحيط علماً أيضاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في حزيران / يونيو ١٩٩٧ بشأن مسائل اللاجئين والعائدين،

وإذ تشير إلى أحكام قرار الجمعية العامة رقم ٢٣١٢ (د - ٢٢) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧، الذي اعتمد بموجبه الإعلان المتعلق باللجوء الإقليمي،

وإذ تشير أيضاً إلى الاتفاقية المعنية باللاجئين التي تنظم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والتي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩^(٥)، وإلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب^(٦)،

وإذ تعترف بالحاجة إلى أن تهيئ الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشريدين إلى التوصل إلى حلول لها، وبخاصة العودة الطوعية إلى الوطن،

وإذ تعترف أيضاً بالنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الجهدود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل المنازعات في المنطقة دون إقليمية، مما هيأ بيئة مفضية إلى العودة الطوعية لللاجئين والمشريدين إلى بلدانهم،

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية اللاجئين والمشريدين هم من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما حتى الآن، لا تزال حالة اللاجئين والمشريدين محفوفة بالخطر في أفريقيا، وبخاصة في منطقتى غرب أفريقيا والبحيرات العظمى وفي القرن الأفريقي،

(٤) انظر S/PV.3819. وللاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والخمسون، الجلسة ٣٨١٩.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٠١، الرقم ١٤٦٩١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٥٢٠، الرقم ٢٦٣٦٣.

- ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) وبتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين^(٢):
- ٢ - تلاحظ مع القلق أن تدني الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، التي يضاعف منها عدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، من قبيل الجفاف، قد أدت إلى زيادة في أعداد اللاجئين والمشردين في بعض بلدان أفريقيا:
- ٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة الأثر المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المستقبلة، وآثار ذلك على الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل والبيئة:
- ٤ - تعرب عن القلق بشأن حالات أصبح فيها المبدأ الأساسي للجوء عرضة للخطر نتيجة للطرد غير القانوني لللاجئين أو إبعادهم أو تهديد حياتهم وأمنهم البدني وسلامتهم وكرامتهم ورفاههم:
- ٥ - تعرب عن تقديرها وتأييدها القوي لتلك الحكومات الأفريقية وأولئك السكان المحليين، الذين لا يزالون، رغم التدهور العام للظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وكذلك رغم الضغوط على الموارد الوطنية، يتلقون الأعباء الإضافية التي تخلقها الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين، امثلاً منهم لمبادئ اللجوء ذات الصلة:
- ٦ - تشني على الحكومات المعنية نظراً لما تبذله من تضحيات في تقديم المساعدة والحماية لللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً، وللجهود التي تبذلها لتشجيع العودة الطوعية وغيرها من الحلول الدائمة:
- ٧ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، ولمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، على المساعدات الإنسانية، بصفة خاصة، التي واصلت تقديمها إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء:
- ٨ - ترحب بتعزيز التعاون على جميع المستويات بين مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتحث المنظمتين على أن تعاملان، مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والحكومات المعنية، على زيادة الجهود الرامية إلى تيسير العودة الطوعية إلى الوطن، بطريقة منتظمة تصور الكرامة، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين، والتوصل إلى طرائق لإيجاد حل دائم لها:
- ٩ - تؤكد مرة أخرى أن خطة العمل التي اعتمدتها المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات العظمى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٥٠، لا تزال تمثل إطاراً صالحاً لحل مشاكل اللاجئين والمشاكل الإنسانية في تلك المنطقة:

- ١٠ - تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكيانات المعنية الأخرى تكثيف أنشطة الحماية، بجملة أمور، منها دعم جهود الحكومات الأفريقية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب الموظفين ذوي الصلة، ونشر المعلومات عن الصكوك والمبادئ المتعلقة باللاجئين، وتوفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية للتعجيل بسن أو تعديل التشريعات المتعلقة باللاجئين وتنفيذها؛
- ١١ - تناشد الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي تهيئة الأوضاع التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية لللاجئين إلى الوطن والت بكير بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم؛
- ١٢ - تناشد المجتمع الدولي الاستجابة بصورة مواطية لطلبات اللاجئين من أفريقيا من أجل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، بروح من التضامن وتقاسم الأعباء؛
- ١٣ - تثنى على حكومات منطقتي البحيرات العظمى وغرب أفريقيا وعلى حكومات القرن الأفريقي وعلى المفوضية لما قامت به من مبادرات لتشجيع العودة إلى الوطن في إطار اتفاقيات الثلاثية بشأن العودة الطوعية لللاجئين إلى الوطن في هذه المناطق؛
- ١٤ - تشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين علىمواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كل في نطاق ولايتها، في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا؛
- ١٥ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي للتركيز على البيئة والنظم الإيكولوجية في بلدان اللجوء؛
- ١٦ - تلاحظ مع الارتياح العودة الطوعية لملايين اللاجئين إلى أوطانهم بعد نجاح العمليات التي قامت بها المفوضية لإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بالتعاون والتآزر مع البلدان المضيفة لللاجئين والبلدان الأصلية، وتحتطلع إلى تنفيذ برامج أخرى للمساعدة في عودة جميع اللاجئين في أفريقيا إلى الوطن عودة طوعية؛
- ١٧ - تعرب عن قلقها إزاء طول فترةبقاء اللاجئين في بعض البلدان الأفريقية، وتطلب إلى المفوضيةمواصلة استعراض برامجها بما يتمشى مع ولايتها في البلدان المضيفة، آخذة في الاعتبار تزايد الاحتياجات فيها؛
- ١٨ - تحت المجتمع الدولي علىمواصلة تمويل برامج اللاجئين العامة التي تضطلع بها المفوضية، آخذًا في الاعتبار الزيادة الكبيرة فياحتياجات البرامج في أفريقيا؛

١٩ - تطلب إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ استناداً إلى الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في منطقة البحيرات العظمى، ومواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذى للأجئين ولبلدان اللجوء في أفريقيا ريثما يتتسنى التوصل إلى حل دائم:

٢٠ - تطلب إلى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية الازمة لتنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح البيئة والهيكل الأأساسية في المناطق المتاثرة من وجود اللاجئين في بلدان اللجوء:

٢١ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة للأجئين من النساء والأطفال:

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام والمفوضية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية زيادة القدرة على تنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث عامة، مع الدول وغيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق باللجوء والإغاثة والإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة توطين اللاجئين والعائدين والمسردين بمن فيهم اللاجئون في المناطق الحضرية:

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، تقريراً شاملاً وموحدًا، آخذاً الجهود التي تبذلها بلدان اللجوء في كامل اعتباره، عن حالة اللاجئين والعائدين والمسردين في أفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمسردين والمسائل الإنسانية"، وأن يقدم تقريراً شفوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨.

الجلسة العامة

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧